

إعلام الأزمة وما بعدها

لازلنا في البحرين نعيش (إعلام مرحلة الأزمة) لا إعلام ما قبلها، ولا يوجد مؤشر الى أنه يتوجه الى ما بعدها.

إعلام مرحلة الأزمة هو في حقيقة الأمر إعلامان، يخاطب جمهورين مختلفين. وهو إعلام متأزم بسبب حقه بداية الأزمة بجرعات زائدة من الطائفية، والإقصاء، والإتهامات، وتطفيش الصحفيين، وملاحقتهم. هو إعلام يحوي قدراً لا بأس به من النمطية، فالآخر متهم، موالاة أم معارضة. الآخر لا يجب الإستماع له، بل تجب مقاطعته وقطع تأثيراته على الجمهور المسيس والمطيّف. نحن بإزاء إعلام خاص بكل جهة. الكاتب من نفس الفئة، والقارئ من نفس الفئة، والصورة التي يرسمها للفئة الأخرى نمطية اتهامية.

إعلام مرحلة الأزمة هو إعلام متوتر، يعتمد الهجوم بدلاً من الدفاع، وافتعال الأكاذيب والقصاص عن الآخر وشيطنته. هو إعلام غرائزي، يضرب على العصب الحساس لدى قرائه، ويستثير عاطفتهم وانتماءاتهم المذهبية، ويهددهم بالخطر الماحق الذي سيقضي على مصالحهم الخاصة.

إعلام مرحلة الأزمة التي لازلنا فيها، هو إعلام حرب من حيث أنه إعلام تعبئة ويحوي شحنات من التحريض والكراهية والتعصب ضد أعداء وهميين، وتأثيره يقتصر على شحذ همّة الأتباع، وتغذية مخاوفهم، وتعزيز حالة الظلمة المفتعلة أو المضخّمة لديهم، وحشرهم في الأقفاس السياسية فلا يكون لهم خيار سوى البقاء فيها.

ليس لدينا إعلام وطني بكل ما تحمله الوطنية من معنى. ما لدينا من إعلام يتحرّك بلا مرجعية من قانون، وبلا رؤية للمستقبل. هو مشغول بالإحتراب الفئوي. منذ ما قبل الأزمة والى اليوم لم ينتج في البحرين قانون عصري للصحافة والإعلام. من يحتاج الى قانون كهذا، أو يلتفت الى قانون كهذا، ومدافع الحرب السياسية لم تتوقف؟ هذا الإعلام بهذه النوعية مطلوب في مرحلة الأزمة.

مرحلة ما بعد الأزمة لا إعلام لها. المتخاصمون مشغولون بالحاضر عن المستقبل. وبهذا أصبح الإعلام والإعلاميون ضحايا للأزمة: مثلما هو الشعب نفسه أصبح ضحية الإعلام الفئوي.

ترى من يبشر بالمستقبل، من يبعث الأمل، من يقرب المختلفين من منصّة إعلامية واحدة، من يرشد الخطاب السياسي ويشكم الخطاب الطائفي، من يتفهّم وجهة نظر الآخر ويحترم مخاوفه ويكون لديه الإستعداد لنشرها والدفاع عن حقه في طرحها؟ إعلام الأزمة غير معني بالمهنية والموضوعية، ولا يدير بالألوعى المواطن، ولا بالبناء والإستثمار للمستقبل، ولا بحقوق الإنسان، اللهم إلا من جانب الإستثمار السياسي أو تبرئة الذات في معركة السياسة.

إعلام ما بعد الأزمة، هو إعلام يعلي من شأن الإنسان وحقوقه وكرامته. هو إعلام الوحدة الوطنية والمساواة والعدالة والتسامح.

لا إعلام وسطي في البحرين. وهذا واحد من مؤشرات أزمته السياسية. إذا ما ولد هذا الإعلام الوسطي، فنحن في طريق دفن الفتنة والأزمة معاً.

اقرأ

٢ موعِد مع التغيير: لا ديمقراطية

بدون حقوق إنسان

٣ عودة تجدد الأمل

٤ إستياء من نتائج زيارة

هيومن رايتس ووتش

٦ لا تخسروا العلاقة مع

المنظمات الحقوقية الدولية

٨ البحرين وأسئلة الحوار الوطني

١٠ معركة كسب ثقة المنظمات

الحقوقية الدولية

١٢ بيان ٤٤ دولة في جنيف؛

والبحرين: إنه ينتقص جهودنا

لا ديمقراطية بدون حقوق إنسان

البحرين.. موعد مع التغيير والإصلاح

في عام ١٩٩٣، ذكر إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً

القانون من منظور حقوق الإنسان)، فإن إنجاح الديمقراطية يتطلب من الدول احترام سيادة القانون، خاصة الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية، وكذلك استقلال البرلمان ومساءلته، وإيجاد الضوابط والموازن المؤسسية التي تضمن عدم الإفلات من العقاب، وإساءة استعمال السلطة، والحماية من الفساد.

وأوضح التقرير أن من علامات الديمقراطية السليمة: القضاء على العوائق أمام المشاركة في الحياة العامة، وصناعة القرار، والحد من التفاوت في الأجور، وتحسين إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية، وشبكات الضمان الاجتماعي. كما أوصى بضرورة إيجاد حكم جامع وتشاركي في ظل آليات للمساءلة ووجود علاقات بناءة بين الدولة والمجتمع.

وأكد التقرير بأن الديمقراطية تتطلب أن يتمكن كل مكونات المجتمع المدني من ممارسة حقها في المشاركة في مؤسسات وآليات صنع القرار، وأن تشارك بفاعلية في عمليات إرساء الديمقراطية. ورأى التقرير بأن التحريض على الكراهية أو التمييز أو التعصب لأي سبب يشكل تهديداً للديمقراطية ويتعين التصدي له. كما حذر من إساءة استغلال قوانين مكافحة الإرهاب كذريعة لتقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. البحرين على موعد مع الإصلاح والتغيير والإستقرار. فليكن البناء صحيحاً، ولتكن الرؤية المستقبلية بعيدة المدى، ولتهتم كافة الأطياف السياسية بالمستقبل والصالح العام، وليخرجوا من أسر الماضي والحاضر والمنافع الفئوية.

سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ثلاثة عناصر أساسية؛ وغياب أحدها يمنع تحقق أي منها.

من لا يحترم القانون لا يريد ديمقراطية ولا حقوق إنسان. بل هو يفشل عن عمد التجربة، ويهدر حقوق المواطن الأساسية.

ومن يسعى لسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، فعليه أن يدرك بأنها لا يمكن أن توجد في مناخ ديكتاتوري، بل في أجواء الحرية والديمقراطية.

والديمقراطية عدو لدود لانتهاكات حقوق الإنسان، ويستحيل أن تكون فيه بلد ما ديمقراطية، ويكون فيه في ذات الوقت حقوق إنسان تنتهك بلا علاج.

البحرين بحاجة الى ولادتين: ولادة تخرجها من الأزمة من خلال إنجاح الحوار الوطني. والولادة الثانية تتمثل في استنبات نظام سياسي يعمل على إرساء الديمقراطية ويشترك في بنائه الجميع. وكلتا الولادتين صعبتين، لكن الأمل بتحققهما كبير في المستقبل المنظور.

ندرك أن المسار ينطوي على بعض الصعوبات والتعقيدات، ولكن جميعنا يعلم بأن الديمقراطية لا تُبنى في يوم وليلة، بل هي عملية طويلة ومستمرة تترسخ مع الزمن، وتتطلب استثماراً وعملاً مؤسسياً وجهوداً جماعية ووعياً من القوى السياسية والمجتمعية.

وبحسب تقرير صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠١٢، حمل عنوان: (دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة

الديمقراطية وحقوق الإنسان يعملان في خط متواز واحد. لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية ثابتة أو ناشئة، بدون أن يكون هناك احترام لحقوق المواطنين وفق المعايير الدولية. وبقدر ما تكون هناك انتهاكات، فإنها تعتبر مؤشراً على انحدار التجربة الديمقراطية، ومهددة لوجودها إن لم يتم تلافي النواقص وإصلاح الأوضاع.

ومن المعلوم ان هناك ترابطاً قوياً بين حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهما من المكونات الأساسية للديمقراطية كمفهوم. فالبلد الذي لا يحترم سيادة القانون، لا بد وأن تنتهك حقوق الإنسان فيه، وأن لا تحترم حريات مواطنيه الأساسية. ومن يحترم القانون وسيادته فإنما يحترم إرادة الشعب مصدر السلطات. كما أن الإمتثال للنظام والقانون يضمن عدم التمييز ويمنع التحيز والتعسف ويوقف غائلة الإستبداد وإساءة استخدام السلطة.

اليوم تقف البحرين على مفترق طرق، والآمال الشعبية تتجه الى الحوار الوطني بغية إعادة انتاج نظام سياسي ديمقراطي توافقي. وهنا ينبغي على اللاعبين السياسيين أن يدركوا حقيقة أن بناء نظام سياسي مستقر يرتكز على العدالة والمساواة والمشاركة الشعبية، لا يمكن له أن ينهض بدون إيقاف غائلة الطائفية والعنف والتعصب. لا تستطيع البحرين بناء نموذجها السياسي إن لم يلتفت المسؤولون الى عوامل الإنتكاس لأية نظام سياسي ديمقراطي ثابت أو في طريقه للنشوء، مثل: إساءة استعمال السلطة، والفساد الاقتصادي والسياسي، والإفلات من العقاب، وتقييد الحريات الأساسية.

عودة تجدد الأمل

حسن هوسي الشفيعي

ابتعد عن الأضواء والمسرح السياسي، فاعتبر ذلك مؤشراً للأزمة الحقوقية والسياسية في البحرين. ويعودته بعد عامين إلى منصة القرار، تجدد الأمل بحلها. هذا ملخص ما يمكن قوله بشأن تعيين ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

تفاعلت المعارضة بعودته ورحبت بذلك، ووضعت سلسلة من القضايا التي تنتظر منه حلها.

العواصم الغربية والعربية رحبت بتلك العودة أيضاً، وكذلك فعلت بعض الجهات والشخصيات الحقوقية الدولية، التي رأت أن هناك استحقاقاً قداماً في البحرين، ينقلها من أزمتهما الحالية إلى شاطئ الاستقرار والديمقراطية والسلام.

يمكن للمرآب أن يلحظ قدراً كبيراً من التفاؤل بين المواطنين العاديين الذين رأوا في ولي العهد الشخصية الشعبية المتواضعة والجريئة في اتخاذ القرارات الصعبة، وفي طرق الملفات الشائكة والحديث عنها بشفاافية تامة.

الجميع من موالاة ومعارضة يتمنى أن تعود البحرين إلى (رشدها) و(بهجتها) و(تسامحها) وتخطو بشجاعة نحو المستقبل على أسس راسخة عبر قرارات قد تكون استثنائية تتطلبها المرحلة الحالية.

الموضوعان الحقوقي والسياسي أصبحا في ملف واحد. لا يمكن حلحلة أحدهما بشكل صحيح وجذري بدون الآخر. هما مترابطان، وحلها لا بد أن يكون متوازياً. ومن هنا، نجد آمال الحقوقيين والسياسيين تكاد تكون متشابهة، خلاصتها: المساواة، والعدالة، والحرية، والكرامة، والديمقراطية، والرفاهية.

لا شك أن ولي العهد يدرك حجم المسؤولية وتعقيد المشكلة.. لا يريد أن يخيب الآمال الشعبية، ولا آمال أصدقاء

البحرين في الخارج باستعادة الهدوء والإستقرار، وإعطاء زخم جديد بإصلاحات جادة وفعالة. وقد سبق لولي العهد أن تحدثت للإصحافة مبيناً أن الإصلاحات السابقة كانت بطيئة، وأن منافعها لم تصل إلى كل المواطنين.

اليوم تجد الجميع يطالبون ولي العهد بحلول للأزمات المتراكمة، وهو قد أشار في رسالته الموجهة للملك في ٢٠١٣/٣/١١

إلى ما تعرضت له البحرين خلال العامين الماضيين من أمور لا يتمناها ولا يحبها: وتعهد بأن يعمل على أن تكون البحرين (النموذج الذي يحتذى في التسامح والتوافق) عبر احترامها (للتنوع، والديمقراطية، وحرية الإنسان وترسيخ معنى المواطنة التي تقوم على فكرة الحق

والواجب، ولا تنحاز إلى فئة أو طائفة أو مذهب). وتطرق ولي العهد إلى (الديمقراطية وتعميم المساواة وتكافؤ الفرص والإعلاء من شأن النمو والاستقرار الاقتصادي). وفي الجلسة الأولى لمجلس الوزراء تحدث عن ضرورة (وضع برنامج سياسي يواكب متطلبات العصر وإرادة الشعب البحريني) وأن يتم تجاوز كافة التحديات (بمساهمة جميع أبناء البحرين دون استثناء أو إقصاء أو تمييز).

البحرين اليوم بحاجة إلى حل سياسي عبر الحوار والتوافق. وطاولة الحوار القائمة اليوم تواجه تحديات بحاجة إلى تدخل ولي العهد المباشر. الحل السياسي يفكك التوتر الأمني، أو الجزء الأكبر منه على الأقل. ولا يمكن لإقتصاد أن ينجح في ظرف أزمة

سياسية وأمنية. ولا الإنشقاق الإجتماعي يعالج منفصلاً عن الموضوع السياسي، إذ أنه جاء نتيجة انشقاق سياسي ابتداءً. وهكذا فالملفات كلها رغم ترابطها تعود إلى جذر واحد هو: الإختلاف السياسي بين الفرقاء. حل العقدة السياسية أولوية حاسمة، وبدونها يصعب على شعب البحرين بمختلف أطيافه، لملمة شتاته، وتضميد جراحه، واستعادة حياته الطبيعية.



المواطنون علقوا آمالهم في الخروج من الأزمة على ولي العهد، مع أن الأوضاع تتطلب حلولاً قد تكون مؤلمة للجميع، لأنها لا بد أن تكون حلولاً توافقية، والتوافقية تتطلب تنازلات متبادلة من كل الأطراف، كما تتطلب استعادة للثقة بين اللاعبين السياسيين، وتأجيل المصلحة الخاصة (الحزبية والفئوية) لصالح بحرين مستقرة ومزدهرة، مع إدراك للأوضاع الإقليمية شديدة التوتر والإضطراب، والتي قد لا توفر أهدأ بشرها ولهبها. ومن هنا تأتي أهمية سرعة المبادرة، وتحسين الداخل الشعبي، لمواجهة التحديات الخارجية.

هذه بعض آمال المواطنين، وليس أمامهم إلا أن يعيشوا الأمل وبيشروا بغد أفضل.

إستياء من نتائج زيارة هيومن رايتس ووتش

أثارت زيارة وفد منظمة هيومن رايتس الى البحرين أواخر فبراير الماضي، واصدارها بيان صحفي ختامي من منصّة (الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان).. ردود أفعال كثيرة على المستويات الرسمية والصحفية والبرلمانية وجمعيات أهلية. البيان كان صامداً لكثيرين سواء من حيث محتواه، أو اللغة التي تبناها، فكانت بعض ردود الفعل مزيلة بخيبة الأمل وبأشدّ العبارات الناقدة والحادة والمهددة بعدم التعاون معها. ماذا قالت هيومن رايتس ووتش، حتى تسبّب هذا الإستياء الكبير، الى حدّ التهديد بمنع المنظمة من زيارة البحرين، بل وجميع المنظمات الدولية الحقوقية الأخرى، والى حدّ الدعوة الى محاسبة مسؤولين او وزراء وافقوا على زيارة الوفد الحقوقي.

بيان هيومن رايتس ووتش

حرية التعبير بحسب المنظمة).. تحريضاً على العنف.

ويبدو أن اعتراض السلطات في البحرين على البيان ليس في محتواه العام بالضرورة وإنما على أمرين أساسيين:

الأول - أن البيان لم يذكر أية جوانب ايجابية في ملف حقوق الإنسان، والجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل ذلك، مع ملاحظة ان البيان أشار الى تعاون وزارة حقوق الإنسان في تسهيل زيارة وفد المنظمة الى البحرين، وكذلك أشار الى (إن السلطات البحرينية قد سهلت اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين اتسمت بالصرامة والصدق).

الثاني - هو أن لغة الخطاب قرأت بأنها لغة حادة وتهكمية وإجمالية لا تميل الى العلمية. ويضرب في هذا المجال مثالين: الأول، ما ذكره البيان بأن (كل ما يُقال عن الحوار الوطني والإصلاح ليس له قيمة طالما استمر حبس أبرز النشطاء السياسيين والحقوقيين في البلاد دون وجه حق). ومن التهكم: (إذا اعتبر المسؤولون البحرينيون أن أحد النشطاء يُحرض على العنف عن طريق نشر صورة على تويتر، إذن فإن ما حضروه من دورات تدريبية حول حقوق الإنسان قد ضاع هباءً).

الوقوف الرسمي

وزارة الداخلية أصدرت بياناً قالت فيه أن بيان هيومن رايتس ووتش متناقض (وإحتوى على عدة أخطاء تتعلق بحقائق أهمها النقل غير الصحيح لتصريحات المسؤولين بالوزارة، وتجاهل

في ٢٨ فبراير الماضي أصدرت المنظمة بيانها الصحفي لزيارة ثلاثة من مندوبيها للبحرين استمرت خمسة أيام، أتاحت لهم خلالها حرية واسعة في التحرك والإلتقاء بمن شاءوا من المسؤولين وناشطي المجتمع المدني وبعض المسجونين في سجن جو. البيان كان لازعاً في إنتقاده لما إعتبره إخفاقاً بحرينياً في الوفاء بالإلتزام بمعالجة بعض الجوانب المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان. مجمل النقد يدور حول: - عدم اتخاذ خطوات بشأن المسألة عن الإنتهاكات في مستوى المسؤولين.

- صدور أحكام بالسجن مدى الحياة على سبعة من السجناء، وطالبت المنظمة بإصدار عفو عام فيما يتعلق بكافة الأحكام الجنائية على جميع من أيدت محكمة التمييز العقوبات الصادرة بحقهم.

- توجيه النقد لمشروع قانون الجمعيات الأهلية، وكذلك توجيه نقد حاد وبالإسم لوزيرة التنمية الإجتماعية بالقول: (تحاول فاطمة البلوشي الدفع بقانون جديد، تم تصميمه لإعاقة مؤسسات المجتمع المدني المستقلة. وكما لو أن صلاحياتها السلطوية وفق قانون الجمعيات الأهلية الحالي ليست من سوء بما يكفي.. تقدمت بقانون يمنحها سيطرة مطلقة وتعسفية على الجمعيات المشهورة بشكل قانوني).

- الإستخدام المفرط وغير القانوني - حسب البيان - لقنابل الغاز المسيل للدموع في مواجهة الاحتجاجات. - اعتقال الناشطين الحقوقيين، واعتبار السلطات ما يقومون به من أنشطة (تدخل ضمن

الإصلاحات المهمة التي قامت بها). وأشارت الى أن الوفد الحقوقي (حرص على قضاء معظم فترة الاجتماع مع المسؤولين بوزارة الداخلية في تقديم ملاحظات اتسمت بالاستفزاز وتوجيه الاتهامات، في حين تعمد الوفد تجاهل جميع المعلومات التي قدمها كبار المسؤولين بالوزارة). واعتبرت الداخلية أن ما ورد في بيان المنظمة بشأن غياب مساءلة المسؤولين عن التجاوزات (أمر عار تماماً عن الصحة) وأن (الواقع أيضاً يؤكد كذب ادعاء المنظمة بعدم محاسبة القادة والمسؤولين حيث قامت وزارة الداخلية بعمل تحقيقات داخلية). ورفضت الوزارة ما يتعلق بالاتهامات الموجهة لها بالإفراط في استخدام القوة، وبأنها لا تفعل شيئاً لتنفيذ الإصلاحات، ليخلص بيان الداخلية الى أنها شعرت (بخيبة أمل من التصريحات التي صدرت بهذا الشأن، والملئمة بالاتهامات غير الحقيقية والتي توحى بان ممثلي المنظمة قد اتخذوا موقفهم وبنوا قراراتهم قبل المجيء إلى البحرين، وهذا ما يتنافى مع ضرورة توافر الحيادية لمثل تلك المنظمة).

أما وزارة حقوق الإنسان فأبدت استغرابها من البيان لأنه (يتضمن معلومات بعيدة عن الصحة ومجافية للواقع وفيه تحامل شديد، بالرغم من التسهيلات والإجراءات الإيجابية التي تم تقديمها... مما يوحي بوجود نية مبيتة لدى المنظمة تجاه المملكة). واعتبرت الوزارة أن المنظمة (ردت كل هذا الجميل بالنكران) وتساءلت (حول المنهجية والأجندة التي تحملها هذه المنظمة تجاه مملكة البحرين). وأسفت الوزارة لما أسمته بمغالطات المنظمة الدولية، وتجاهلها (كل الحقائق والإنجازات التي تمت على أرض الواقع). وفي حين أكدت الوزارة على مبدأ التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية، اتهمت في تعليقها (بعض المنظمات الدولية) بأنها تتبنى (معلومات وتقارير مغلوطة أو منحازة أو غير موثقة). وختمت تعليقها مهددة: (..سيعد النظر في التعامل مع أي منظمة حقوقية ذات نظرة أحادية أو مضللة للرأي العام أو تحمل أجندة ذات أبعاد سياسية أو تسعى لخدمة مموليها).

أما وزارة التنمية الإجتماعية فقالت في ردها على بيان هيومن رايتس ووتش، بأنها لا تفهم دوافع المنظمة من ذلك البيان المليء بالإتهامات، والإنحياز والخداع، وأضافت بأنها (تفاجأت عندما رأيت التقرير وقد صدر مناقضا لما تم مناقشته مع مسؤولي الوزارة. وفوق ذلك

فإن الفقرات المشار إليها استخدمت لغة لا تتوافق مع مكانة منظمة حقوقية، مؤلمة أن تغير هيومن رايتس ووتش سلوكها المستقبلي قبل إصدار أي بيان (بعيدا عن التحيز والشخصنة). أما د. فاطمة البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية، فقالت في تصريح نشرته وكالة انباء البحرين (٢٠١٣/٣/٧) بأنها ومسؤولي الوزارة تعرضوا لتهديد وفد المنظمة وذلك (بنشر أسمائهم بصورة سلبية قد تشوه سمعتنا حول العالم).

كرة الثلج تكبر

ردود الأفعال تصاعدت ضد هيومن رايتس ووتش. فأمين عام تجمع الوحدة الوطنية عبدالله الحويحيي رآها منظمة (مسيسة وليست حقوقية وتحمل أجنداث لخدمة مصالح دول) وأن (التقرير الذي أصدرته لا يعنينا في شيء). وأمين عام جمعية ميثاق العمل الوطني محمد البوعينين كرر نفس الإتهامات وطالب الحكومة (بعدم السماح لتلك المنظمات بدخول البحرين)، ووصفها بالمشبوهة وغير الحيادية. أما فريد غازي، عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فاعتبر بيان هيومن رايتس ووتش (مخيباً للأمال) وأنه (ابتعد عن الحيادية والمهنية تماماً). في حين وصف رئيس جمعية مبادئ حقوق الإنسان عبدالله الدوسري بيان المنظمة بأنه (متدني المستوى).

على صعيد البرلمان، وصف النائب عبدالله بن حويل بيان المنظمة بأنه (منفصل عن الواقع، ومكسب بالمغالطات والأكاذيب وتزييف الحقائق، ويؤكد النوايا الدفينة لهذه المنظمة المسيسة بامتياز) مشيراً أن هدفها (ابتزاز الدول والمساعدة في قلب أنظمتها الحاكمة، وإحداث القلاقل بها، والفتن السياسية والعرقية). ورأى بأن إيران والصهيونية اخترقتا المنظمات الحقوقية الدولية (الأمر الذي يلزم الحكومة البحرينية بعدم التعاون معها مستقبلاً، ومنع دخول وفودها تحت أي ذريعة، خاصة أنها ماضية بأجنداتها المشبوهة، ولديها خارطة عمل واضحة، تخدم دولاً وطوائف بعينها).

مجلس الشورى أصدر بياناً عبر فيه عن أسفه من بيان هيومن رايتس ووتش، ووصفه بأنه يفقد المصداقية والمهنية، معرباً عن استغرابه لما ورد فيه من معلومات (بعيدة عن الصحة، تتضمن تحاملاً ضد المملكة، وتحيزاً غير مبرر). واعتبر النائب حسن بوخماس البيان (تدخلاً سياسياً بطريقة غير مباشرة، ويؤدي الى نتائج خطيرة للغاية). وطالب بعدم فتح الأبواب للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام (لكي تأتي إلى البحرين

وتتحدث بطريقة سلبية عنا ثم ترحل). كما انتقد النائب محمد العمادي البيان (فاقد المهنية والذي استمع الى جانب واحد فقط).

وفي ذات الإتجاه طالبت جمعية الصف الإسلامية بمنع المنظمات الحقوقية الدولية (البغيضة) و (المخادعة) من دخول البحرين لما تقوم به من تشويه لسمعتها بتقاريرها المزورة والتدخل في الشؤون الداخلية. وزادت: (علينا محاربة مثل هذه المنظمات المسيسة بكل قوة وفضحها). أما رئيس جمعية كرامة، أحمد المالكي، فقال بأن (السماح للمنظمة بزيارة البحرين لم يكن خياراً موفقاً).

مواقف إعلامية

كتاب أعمدة كثيرون ابدوا استياءهم من بيان هيومن رايتس ووتش، وطالبوا بمعاقبته ومنعه. الى جانب المنظمات الحقوقية الأخرى - من دخول البحرين، وبمحاسبة الوزارات المسؤولة. سيد عبدالقادر كتب في ٢٠١٣/٣/٣: (ما فائدة أن تفتح الأبواب للمنظمات تدعي أنها تتحدث عن حقوق الإنسان، وتقدم لها كل المعلومات وتتيح لها زيارة السجون والالتقاء بكل من تريد، ثم تخرج لتنشر تقارير كاذبة وملفقة، كتبت سلفاً قبل الزيارة؟ ما فائدة أن تتعامل باحترام مع أناس غير محترمين، يزورون الحقائق، ويصيبون الزيت على النار، ولا يريدون إلا الفتنة، فأغلقوا الأبواب في وجوههم واركبهم ينبحون دون أن تعيروهم أدنى احترام).

فوزية رشيد كتبت في ٢٠١٣/٣/٣ مقالاً تحت عنوان: (متى تضع البحرين حداً للمنظمات الدولية المسيسة؟) قالت فيه: (إذا كانت الدولة تعرف جيداً ماهية هذه المنظمة وغيرها من منظمات... فلماذا تواصل السماح لها بالدخول؟! ولماذا تعطيهما شرعية ومصداقية القول حين يستقبل وجوهها بعض المسؤولين؟! ولماذا لا تؤخذ هذه المنظمات باعتبارها أذرع التدخل الخارجي، كما هي في الحقيقة؟).

وعلق إبراهيم الشيخ في ٢٠١٣/٣/٤ على الأمر بالتالي: (يحق للشعب البحريني أن يسأل عن صاحب قرار السماح بزيارة المنظمة للمملكة). وجمال زايد كتب في ذات اليوم: (هل هناك ما يلزم الدول بأن تفتح ذراعيها وأراضيها لكل من هبَّ ودبَّ من تلك المنظمات)؟. وتحت عنوان: (إنها واجبات استخباراتية وليست منظمات حقوقية) كتب عبدالمنعم إبراهيم في ٢٠١٣/٣/٥

مقالاً جاء فيه: (هذه المنظمات ليست محايدة ولا منصفة للشعوب ولا للحكومات.. إنها مجرد واجبات لأجهزة استخباراتية دولية.. أي ان اعضاءها جواسيس وليسوا حقوقيين) وسخر من دعوتهم لزيارة البحرين: (أدخلنا للصحبيون ثم نشكو السرقة!).

محمد مبارك جمعة كتب في ٢٠١٣/٣/٧ منتقداً أداء وزارة حقوق الإنسان وحملها المسؤولية السياسية والادارية لدعوتها الوفد الحقوقي، ويوسف البنخليل رأى (٢٠١٣/٣/٣) أن الحكومة البحرينية منحت الوفد (المصداقية المفقودة عندما سمحت له بالدخول إلى أراضي البحرين، وزيارة بعض المؤسسات والشخصيات)، وطالب برفض دخول وفود المنظمات الحقوقية على أساس (رفض المساس بسيادة الدولة). وفي ٢٠١٣/٣/٥ انتقد السفير الأميركي في البحرين لأن لديه (حماس مبالغ فيه لإدخال وفد منظمة هيومن رايتس ووتش للنامنة، حيث بذل السفير جهوده لإقناع المسؤولين بضرورة التعاطي مع هذه المنظمة).

وتساءل هشام الزباني (٢٠١٣/٣/٤): (من الذي أدخل هيومن رايتس ووتش إلى البحرين؟ هل هو وزير حقوق الإنسان؟ إذا كان الوزير صلاح علي، فإن هذا أمر يجب أن يحاسب عليه الوزير، ولا يكفي أن يقول الآن بعد صدور التقرير، إننا سنعيد التفكير في السماح لبعض المنظمات غير الحيادية بالدخول). أما نجاة المضحكي (٢٠١٣/٣/٩) فقدمت نصيحتهما كالتالي: (كلما فتحت الأبواب لهذه المنظمات، كلما زاد تعنتها).

منظمة هيومن رايتس ووتش ردت على وزارتي الداخلية والتنمية الاجتماعية بأن قالت أن الإدعاءات الواردة في التصريحات الرسمية (لا أساس لها من الصحة)، وعبرت المنظمة عن تقديرها لتعاون وزارة الداخلية وتسهيلها عقد اجتماعات من السجناء السياسيين. وقالت المنظمة بأنها لم تكن راضية الى حد كبير عن ردود مسؤولي وزارة التنمية على الأسئلة التي أثيرت حول مشروع قانون الجمعيات، وأوضحت أنهم كانوا غير راغبين في مناقشة هذا الموضوع.

لكن هيومن رايتس ووتش أملت - من جهة أخرى - مواصلة التعاون مع الحكومة البحرينية (وأن تستأنف البحرين قريباً سياستها السابقة التي توقفت في العام ٢٠١١، وذلك بالسماح لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين دخول البلاد ومراقبة تطورات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحصول على وجهة نظر المسؤولين وغيرهم، عن التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان).



وفد هيومان رايتس ووتش في البحرين

لا تخسروا العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية

مقاطعتها ومنعها من دخول البحرين؟ فسواء زاروا البحرين أم لم يزوروا، فإن النتيجة واحدة - بنظرهم: تقارير ناقدة وحادة ومنحازة؟

كتب البعض: ألم نستفد من هذا الدرس ونمنع المنظمات الحقوقية من القدوم الى البحرين؟

وحالنا هنا في مرصد البحرين لحقوق الإنسان هو طرح السؤال بصورة أخرى: ألم نستفد من درس منع المنظمات الحقوقية الدولية من قبل، حتى نكرر الخطأ مرة أخرى؟

لعلنا لا نعدو الحقيقة ان قلنا بان سياسة (المنع والمقاطعة) السابقة قد ألحقت بالبحرين وبجهودها للخروج من أزمتهما ضرراً بالغاً، فهي من ناحية لم تؤد الى كف سيل الانتقادات للاوضاع في البلاد بل زادتتها ضراوة، خاصة بعد ان انحصر مصدر المعلومات في جهات ذات وجهة نظر واحدة. كما جعلت سياسة المنع والمقاطعة السلطات في البحرين تبدو في عين المجتمع الدولي كمنذوب يحاول اخفاء جرمه، الأمر الذي أخرجها وأخرج حلفاءها مثل بريطانيا. في أن يدافعوا عنها.

كتب البعض: لماذا لا (نطنش) ونعد

ليست جديدة، ولا موضوع التشكي والألم أمراً طارئاً. فذات موضوعات الخلاف في البحرين لاتزال قائمة. تلخصها الحكومة دائماً على الوجه التالي:

- حين تفسح الحكومة المجال للمنظمات الحقوقية بزيارة البحرين، وحين يلتقي مسؤولوها بالمسؤولين الرسميين، ويقدمون المعلومات التي لديهم، فإنهم لا يجدون أثراً لذلك التعاون، ولا لتلك المعلومات في البيانات والتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية.

- لا يوجد، من وجهة النظر الرسمية، أي مؤشر لتقدير إيجابي للجهود الرسمية، وهي بنظر المسؤولين واضحة ومحددة.

- أن البيانات والتقارير الحقوقية الدولية لازالت تعتمد على مصادر معلومات طرف واحد هو (المعارضة/ المنظمات الحقوقية المحلية) مع أن وجود تلك المنظمات في البحرين يفترض أن يتيح لها الحصول على معلومات ووجهات نظر أخرى حول القضايا الحقوقية المثارة. وبناء على ذلك، يتساءل المسؤولون، وأعضاء في البرلمان، وكتاب في الصحافة: ما فائدة علاقة كهذه مع تلك المنظمات؟ مالذي سنخسره فيما لو تمت

مرة أخرى يطرح وبقوة في الساحة السياسية البحرينية موضوع عدم جدوائية استمرار العلاقات بين دولة البحرين والمنظمات الحقوقية الدولية، مصحوباً بتحذيرات وزير حقوق الإنسان بأنه لن يسمح لبعض تلك المنظمات بدخول البحرين. سبب بعث هذا الموضوع هو زيارة وفد منظمة هيومن رايتس ووتش اواخر فبراير الماضي الى البحرين، واصداره بياناً في ٢٨ منه عن نتائج الزيارة، حوى نقداً حاداً لأوضاع حقوق الإنسان، بالرغم من التسهيلات الرسمية لتلك الزيارة واطلاع الوفد على مجريات الأمور، خاصة وأنه جاء بعد منع المنظمة من دخول البحرين ما يقارب العام، ومنع بعض مسؤوليها من الدخول.

معلوم ابتداءً بأن بيانات وتقارير هيومن رايتس ووتش هي الأكثر خشونة وحدة في النقد لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، بالمقارنة مع بقية المنظمات الحقوقية الدولية مثل العفو الدولية. وفي معظم الأحوال، فإن الشك والريبة في المنظمات الحقوقية ليست مسألة جديدة في البحرين كما في العديد من الدول، وكذلك فإن الإتهامات الموجهة لتلك المنظمات

تلك المنظمات (تولول) في الخارج كما تفعل بعض الدول؟

الجواب: لأن الأضواء مسلطة على البحرين وهي تواجه ضغوطاً كبيرة، تتشابه فيها مواقف المنظمات الحقوقية الدولية مع مواقف دول عديدة، ما يجعل مواجهة المنظمات الحقوقية ومنعها من زيارة البحرين، مواجهة مع المجتمع الدولي ومؤسساته. سياسة (التطنيش) وقطع العلاقات مع المنظمات الحقوقية تضيف أعباءً جديدة، لا تتساوى مع أعباء التعاون معها. إن مفتاح (تخفيف الضغوط) الخارجية لا يتم إلا بإقامة علاقة تعاون وانفتاح مع تلك المنظمات ومواجهتها بالحقائق.

من يدعو إلى قطع العلاقات مع هيومن رايتس واتش وغيرها من المنظمات، لأنها تنتقد سجل الإنتهاكات في البحرين، يفترض أن يكون متسقاً مع نفسه فيدعو أيضاً إلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة وكل دول الإتحاد الأوروبي، بما فيها بريطانيا، بل ومع الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. فكل هذه الجهات تكاد بواعث قلقها تنحصر في ذات النقاط الواردة في تقرير هيومن رايتس واتش، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمساءلة ومحاسبة الجهات المسؤولة المشتبه في تورطها في الإنتهاكات، والأخرى المتعلقة بإستمرار حبس أولئك الذين تعتبرهم تلك الأوساط الدولية ناشطين سياسيين. ولعل الفارق الوحيد هو أن تقرير هيومن رايتس واتش أثار تلك النقاط بطريقة مباشرة وربما تهكمية وفيها بعض الشخصية.

وهناك أيضاً من يسأل: لماذا لا تشير المنظمات الحقوقية الدولية الى ما تعتبره الحكومة في البحرين تطورات ايجابية او خطوات اصلاحية؟

الجواب: ان تلك المنظمات معنيّة ابتداءً بالسلبيات والتجاوزات والضغط من

اجل اصلاحها. وهي - أي تلك المنظمات (تطنش) أيضاً ولا تلتفت الى الجهود الرسمية في حال كانت لا تتجاوب مع بواعث القلق الأساسية لديها، او اذا كانت لديها أزمة ثقة عميقة مع أية دولة، فذلك يجعلها تشكك في جدوائية اعتماد سياسة (المدح والتشجيع) والتي قد تستخدمها مع بعض الدول. وعليه فإن عامل الثقة حاسم في هذا الأمر، ويجب أن تسعى البحرين لكسب ثقة تلك المنظمات حتى تبادلها الثقة نفسها والتشجيع منها. لا تأتي الثقة بالشم والهجوم والإتهام بالعمالة والأجندات المخفية، ولا بالتحايل والكلام المعسول والوعود التي لا تطبق على أرض الواقع.

هناك من يعتقد بأن البحرين مستهدفة دون غيرها من الدول، ولذا يسأل: لماذا لم تنتقد هيومن رايتس واتش اسرائيل أو أمريكا وغيرها؟ والحقيقة أن هناك سيل من التقارير والبيانات اللاذعة والأكثر حدة في نقدها للأوضاع الحقوقية هناك. أغلب الدول تنزعج من تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، ولكنها تتعامل معها بطرق مختلفة. من يتعامل مع التقارير باستخفاف وبغير مهنية يتواصل عليه الضغط. نعم هناك دول يتم التركيز عليها، وهذا يعود الى سلوك الدول نفسها والى سجلها الحقوقي؛ ولكن كل الدول معرضة لفتح ملفاتها والتشهير بها.

من حقّ الجهات الرسمية، أن ترد على ما تراه مجافياً للواقع مما يرد في تقارير الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية حول البحرين، ولكن طريقة الرد هي المهمة بحيث يكون مدعوماً بالأدلة المقنعة والبيانات الموثقة التي لا يتطرق إليها الشك.

ومن حق وسائل الإعلام أن تعبر عن ردود فعل مستاءة إن كانت التقارير لا تعبر عن الواقع. ولكن لتوضّح تلك الوسائل ما هي بالتحديد أخطاء تلك التقارير، إذ لا يكفي الكلام المجمل والإتهامي. التقارير

والبيانات الحقوقية تحوي تفصيلاً ونقاطاً واضحة، ويجب على من يرد أن يرد على مواضع النقد بتفصيل أيضاً. لا ينبغي أن نسمح للغضب والإنفعال أن يحجب رؤانا وأن يقودنا إلى التفكير في قطع دابر التعاون والتفاعل مع المنظمات الحقوقية الدولية.

لقد جربت البحرين من قبل هذا المسار ولم تجن منه غير الحصرم.. فمهما بلغت درجة سلبية التقارير التي تصدر عن هيومن رايتس واتش أو غيرها، فإن اتخاذ قرار بمقاطعتها أو منعها من دخول البلاد لن يغير من الأمر شيئاً إن لم يزد سوءاً، فهي ستواصل إصدار تقاريرها النقدية، ومفعول تلك التقارير عند الرأي العام الدولي سيبقى على حاله، إن لم يكن أكبر بسبب المنع نفسه.

من شأن السماح للمنظمات الحقوقية بدخول البلاد المرة تلو الأخرى أن يساعد على إكسابها فهماً وبعداً جديدين لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وإستيعاباً أكبر للتعقيدات التي تحف بها، بالشكل الذي لا بد وأن ينعكس شيئاً من الموضوعية والإيجابية في تقاريرها اللاحقة. وهنا ينبغي التذكير بأن الإستعجال في كطف النتائج الإيجابية من الزيارات الأولى غير ممكن عملياً، فالمسألة تراكمية، وتتطلب أن يواكبها تطورات حقيقية على أرض الواقع. في نهاية الأمر، علينا أن ندرك حقيقة أن المنظمات الحقوقية الكبرى تعتبر أهم مصادر المعلومات والبيانات الموثوقة المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم؛ كما أن لديها تأثيراً بالغاً على مواقف الدول والبرلمانات في العالم، وتستطيع تشكيل لوبيات ضغط هائلة ان أرادت، وتحريك الرأي العام الدولي عبر علاقاتها الإعلامية. ولذا فإن من الحكمة بمكان التعاون معها بدلاً من مواجهتها، وتجنب عزلة دولية قد تؤدي إلى تبني إجراءات دولية تتضمن المزيد من الضغط والتشهير.

البحرين وأسئلة الحوار الوطني

جميعاً بدعوة الحوار التي أطلقها عاهل البحرين.

هل هو حوار جاد؟

نعم هو حوار جاد هذه المرة. ففي الفترة الماضية كان الجميع يقول انه مستعد للحوار، وأن الأيدي ممدودة، ولكن لم تتبلور الإرادة السياسية لدى الأطراف السياسية بمثل ما هي عليه الآن من وضوح واستعداد للحوار، للأسباب التي ذكرت آنفاً. لقد جاءت دعوة الحوار هذه المرة صريحة واضحة وبإسم رأس السلطة/ الملك وتحت رعايته. وقد ترافق مع الدعوة تأكيدات ولي العهد وتصريحاته، كما في لقائه مع بان كي مون في الكويت في أواخر يناير الماضي. فضلاً عن أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن، والتصريحات الرسمية المتتالية، تفيد بأن الحوار جاد، وإن كان إخراجها بالصورة التي هو عليها، جعل البعض يشكك في النوايا، خاصة مع عدم الثقة بين اللابعين.

وهل الطرف الداخلي ناضج للحوار؟

نعم هو ناضج بمستوى معين. فعلى مستوى أطراف العملية السياسية جميعاً سنة وشيعة وعائلة مالكة، فإنهم قد وصلوا الى قناعة بان الحوار هو الحل والمخرج للأزمة. أما على المستوى الشعبي، فإنه رغم التجبيش والإصطفافات الطائفية وحدوث ما يشبه القطيعة الإجتماعية، يبدو المجتمع بكل أطيافه تعباً من طول أمد هذا الصراع السياسي والإنشقاق الطائفي، وهو يريد حلاً - في أكثره - حتى تهدأ الأمور. هذا لا يلغي وجود أطراف متشددة معارضة للحوار على صفتي الموالاتة والمعارضة.

ويضاف الى هذا، فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات بيسيوني، لا بد وأن تكون قد ساهمت في امتصاص التشنج الى حد غير قليل، بحيث يمكن البناء على ما تحقق والتقدم في

بعد شدّ وجذب بين المعارضة والموالاتة والسلطة.. بدأ الحوار الوطني بدعوة من ملك البحرين، لمناقشة آفاق الحلول السياسية للأزمة القائمة. وشهدت الجلسات الأولى للحوار مشادات بين الفرقاء حول عدد ونوعية المشاركين فيه، وحول طبيعة مشاركة السلطة التنفيذية ومدى تمثيلها للإرادة السياسية العليا، وكذلك الضمانات المتعلقة بتنفيذ مخرجات الحوار.

أكثر من عام جموداً سياسياً، بلا مبادرات ولا حوارات. ويبدو واضحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن الأكثرية في طرفي المعارضة والسلطة أصبحت مقتنعة بأن استمرار الوضع على ما هو عليه مكلف للشعب وللدولة ولمستقبل البحرين، وبالتالي لا بدّ من الخروج بحلّ وسطي.

وبالنسبة للطرف الإقليمي، فإن الدول المؤثرة في الساحة البحرينية، وصلت أيضاً الى قناعة بأن الحوار السياسي أجدى من غيره كحل، بحيث ان التوصل الى حلول وسطي افضل بكثير من الحلول الراديكالية لأي من الطرفين الحكومي او المعارض، والتي لوحظت نتائجها السلبية سريعاً في دول الربيع العربي.

وعلى صعيد آخر، فإنه يخشى مع استمرار الوضع على ما هو عليه (احتجاجات وصدامات وعنف وضحايا في الشارع) يمكن أن يؤدي الى إشاعة اليأس والإحباط من امكانية الحل السلمي؛ ومن ثمّ الى تحويل مجموعات تحتج سلمياً الى ممارسة العنف. وقد لوحظ ان مؤشرات العنف قد ازدادت في الأشهر الماضية، وهذا أمرٌ سيء لاستقرار البحرين.

وعلى المستوى الدولي، هناك تشجيع للحوار، بل إلحاح عليه. كما أن التحولات السياسية العاصفة في منطقة الشرق الأوسط فرضت على واشنطن والعواصم الغربية إعادة قراءة الاوضاع فيها، وهي تؤكد على أن الاصلاحات السياسية في المنطقة تمثل البديل الصحيح للهزات والثورات. وترجمة هذا تعني ان الوضع الدولي راغب بشدة في حوار سياسي توافقي جاد يكون مثمراً في البحرين، وهو ما كانت تدعو اليه مراراً. وقد انعكست تلك الرغبة في ترحيب الدول الكبرى

الشيء المهم هذه المرّة، أن التلفزيون الرسمي، وكذلك الصحافة، قاما بتغطية وقائع الحوار بشكل متوازن وبشفافية، وسط زخم من المقالات والتصريحات وحتى المواجهات على تويتربين المعارضة والمسؤولين. يأتي هذا في ظل تصاعد المواجهات في الشارع، فسّر بعضها على أنها للتأثير على مخرجات الحوار المنتظرة، وبعضها كاعتراض على أصل الحوار بين المعارضة والسلطة.

طاولة الحوار تواجه أسئلة شتى من مختلف أطياف المجتمع تتعلق بطبيعته ومآلاته وموضوعاته ومخرجاته. هذه المقالة تحاول الإجابة على بعض تلك الأسئلة التي هي على بساطاتها تعتبر محورية لفهم المسار الذي تخطو باتجاهه الدولة والمجتمع.

لهذا الحوار الآن؟

هذا السؤال يُطرح لأن البعض في الموالاتة والمعارضة يعتقد بأنه قد انتصر أو شارف على الإنتصار، فما هي الحاجة الى حوار وطني في وقت حُسم فيه الوضع على الأرض؟ وإذا كانت هناك حاجة للحوار، فلم لم يوفر الجهد قبل هذا الوقت، ولم انتظر المواطنين عامين كاملين من الأزمة؟

الحقيقة هي أن الطرف المحلي والإقليمي والدولي صار ناضجاً ومساعداً على الحوار الوطني. فمن جهة تأكد من تجربة العاميين الماضيين فشل الأطراف المختلفة سياسياً في فرض الحلول التي تراها؛ بمعنى أن الحل الأمني فشل، والمعارضة وصلت هي الأخرى الى طريق مسدود. وعاشت البحرين

العملية السياسية الى الأمام.

ما هي إهكانية نجاح الحوار؟

هذا يعتمد ابتداءً على ما هو مطلوب من الحوار، وكيفية الوصول الى الأهداف توافقياً. ومن وجهة نظر مرصد البحرين لحقوق الإنسان، فإن المطلوب من الحوار هو التالي:

أولاً: ان ينتج الحوار حلاً سياسياً له صفة الديمومة، بحيث لا تتعرض البحرين كل عشر او عشرين سنة لأزمة سياسية عاصفة كالتى شهدناها. البحرين بحاجة الى حل طويل الأمد.



ثانياً: الحلول طويلة الأمد تتطلب تحقيق أسس العدالة والشراكة، فالمغالبية أثناء الحوار، قد تنتج للبحرينيين حلاً مؤقتاً، ولن تمش سنوات قلائل حتى يعود وينفجر الوضع. العدالة لكل المواطنين ولكل الاطياف المجتمعية ضمان لديمومة الحل السياسي.

ثالثاً: لكي ينجح الحوار فإنه يجب على كل الأطراف تقديم تنازلات موجعة. لا يمكن في حوار كهذا ان ينجح اذا ما تشبث كل طرف بمطالبه في حدودها القصوى. الحل الوسطى هي التي تعني عملياً (الحلول التوافقية بين الأطراف الثلاثة: العائلة المالكة/ السنة/ الشيعة)، والحل التوافقي يتطلب تنازلاً مشتركاً، يعالج المشكلة ويحقق الحد الأقصى من العدالة والتوازن.

ما هي معوقات نجاح

الحوار؟

معوقات الحوار عديدة، من بينها:
١/ وجود أطراف متشددة في أطراف

العملية السياسية لا تؤمن بالحوار، ولا بالحل الوسطى، شعارها قول المتنبي: (لنا الصدُرُ دون العالمين أو القبر)؛ من يدعو للحلول الخشنة او الراديكالية، يهمله إفسال الحوار في مهده، وممارسة أعمال لتحقيق ذلك، وقد يعمد أيضاً الى الإثارات الطائفية والى استخدام العنف.

٢/ هناك قصور في الوعي لدى بعض أطراف العملية السياسية، إذ يعتقد بأن الحوار سيربح منه طرف واحد. الحقيقة فإن كل الشعب البحريني سيربح من الحوار اذا ما جاءت النتائج بالشكل الذي حددها آنفاً. وهناك من يعتمد حالة التحاسد، فهذه الجهة اخذت أكثر مما تستحق، وتلك لم تأخذ حصتها المناسبة، او ما أشبه. في المحصلة النهائية فإن الجميع سيربح من الحوار: الشعب، السلطة، المعارضة، الموالية؛ شرط ان يكون افق الجميع واسعاً، وان يعتقدوا بان التنازلات المتبادلة لا تعني خسائر.

٣/ إن نجاح الحوار يعني نجاحاً للمصالحة الوطنية، فنحن بإزاء عملية حوار سياسي ومصالحة سياسية واجتماعية في آن معا؛ ولذا يجب ان يدرك الفرقاء هذا الأمر، وان ما يريدونه ليس توزيع غنيمة بقدر ما هو الحفاظ على مجتمع ومصالح أمة ودولة مستقرة، واعادة بعث الحياة في النسيج الإجماعي المتشظي بفعل الطائفية.

ما هي الخطوات التي يهكن

اتخاذها لإنجاح الحوار؟

أولاً - تهدئة الشارع، وتهيئته لتقبل نتائج الحوار مع ما في ذلك من تنازلات متبادلة، واعطائه أملاً بالإستقرار والحرية والديمقراطية. لا يعني هذا إغراقه بالأمال الكاذبة، فالأمال الكبيرة ستفشل الحوار، لأنها ستقيد المتحاورين وتجعلهم يقفون عند أسقف مرتفعه. وعدم تحقيق الأمال الكبيرة، ستزيد من خيبات الأمل عند الجمهور مع ما في ذلك من محاذير على الإستقرار الأمني والسياسي.

ثانياً - السعي لترطيب الأجواء بمبادرات بشأن المسجونين على خلفية الأحداث.

ثالثاً - التهذئة الإعلامية خاصة الإعلام المحسوب على المتحاورين. ومن جهة أخرى: العمل على تهدئة الشارع وضبطه قدر ما تستطيع الأطراف المتحاوره.

هذا اذا فشل الحوار؟

(أ) سيكون ذلك عائقاً اكبر امام إقامة أية حوارات اخرى قادمة.

(ب) قد تدخل البلاد مرحلة تصعيد في الشارع غير مسبوقه، ربما تعزز خيارات العنف والراديكالية.

(ج) سيؤدي فشل الحوار الى تقوية الأجنحة المتشددة بين اطراف العملية السياسية، والى انزواء قوى الاعتدال والمصالحة.

(د) يحتمل على الأرجح ان يزداد الشرخ الاجتماعي الطائفي اتساعاً.

(هـ) وقد تنهيا الأجواء بسبب الفشل في التوصل الى حلول سياسية الى مزيد من التدخلات الخارجية في الشأن البحريني، سواء كان من دول أو من منظمات دولية.

وهذا سيحقق نجاح الحوار؟

- ستستعيد البحرين مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وستحاول ان تلمم جراحها وبناء وحدتها الوطنية والإجتماعية.
- سيستعيد الإقتصاد قدراً كبيراً من عافيته، وينعكس على حياة الناس ورفاهيتهم.
- ستزداد الثقة بالقيادة السياسية وبالعملية السياسية وبالمستقبل.
- ستستعيد البحرين سمعتها التي خسرت جزء كبيراً منها بسبب الأزمة.
- اوضاع حقوق الإنسان ستتطور بشكل كبير، بسبب ارتباط الإصلاح السياسي بالحقوقى.
- ستعكس تطورات البحرين السياسية الإيجابية على كل دول الخليج وسيشجعها على الحوار والإصلاح السياسي.



الإلتزام بالمعايير الحقوقية أولاً

معرفة كسب ثقة المنظمات الحقوقية الدولية

على حساب الآخر، أو أنها لا ترى الأمور إلا بعين عوراء واحدة.

وفي سياق كسب ود المجتمع الحقوقي الدولي، أو توضيح وجهة نظر اللاعبين السياسيين المحليين، لم تتمكن الوفود التي تمثل وجهات النظر المختلفة من الإلتزام بالمعايير الحقوقية في التعامل مع ممثلي المنظمات والمؤسسات الدولية والحقوقية، سواء تعلق الأمر بتزويدها بمعلومات خاطئة، أو مبالغ فيها، أو تقديم تحليلات مرتبكة للأوضاع، وغيرها. وقد يصل الأمر الى تحوير بعض تصريحات أو مواقف الأطراف الدولية المعنية بالشأن البحريني بغية الإستفادة منها محلياً، أو الدفاع عن النفس بأنها أنجزت أمراً مهماً لمن تمثلهم في المعركة السياسية، ما أدى في النهاية الى تأثر مصداقية تلك الأطراف والتي هي أمر حساس ومحوري في تقديم الصورة الصحيحة غير المشوشة للوضع المحلي.

نعرض هنا (حالة) وقعت مؤخراً تستهدف الترشيد والتوضيح، لا التعريض والتجريح، فما يهمننا هو تطوير الأداء الحقوقي البحريني على الساحة الدولية. فخلال زيارة لفرنسا، إجتمع وفد برلماني بحريني في ١٥ فبراير ٢٠١٣

في صراعهما الداخلي. وكنا تمنينا لو أن الخلاف السياسي بقي محصوراً في الداخل، وأن الأطراف المعنية بذلت جهداً حقيقياً للتفاهم والوصول الى حلول سياسية للأزمة، يعادل جهدهما في نقل خلافاتهما الى ساحات الآخرين. من اجل تسجيل نقاط ضد بعضهما البعض. الصراعات بين أطراف النزاع وصلت الى جنيف، كما حدث في سبتمبر الماضي، وقد قدم الطرفان (الموالاتة والمعارضة) مثلاً سنياً في احترام الرأي الآخر، حيث استدعى الأمر تدخل جهاز الأمن التابع للأمم المتحدة، وتقدم كل طرف ببلاغات ضد خصمه، الأمر الذي أثر سلباً على مصداقيتهما.

ابتداءً نحن في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، نعرّف المشكلة في البحرين بأنها مشكلة سياسية لها تداعيات حقوقية. ونحن نرى بأن الجهود يجب أن تبذل - كأولوية - لحل المشكل السياسي في الداخل، وأن ضيق آفاق الحل السياسي ساهم في نقل الخلاف الى الخارج في سياق (حقوقى) وأصبحت المنظمات الدولية - او هكذا نظر إليها بعض المتخصصين - كجزء من الخلاف السياسي، وأنها تدعم طرفاً

معركة اصلاح الوضع السياسي والحقوقى تقع في الداخل وليس في الخارج. فاللاعبون السياسيون هم داخل البحرين، والمنافع الأساس من تطور الأوضاع وتحسّنها هو شعب البحرين واستقرار البلاد ونظامها السياسي. أما ما يجري في الخارج من ردود فعل على أوضاع داخلية فهو بمثابة (الأعراض) - (جذور) القضية أو المشكلة، ومن هنا فإن السعي الرسمي والأهلي وغيرهما يجب ان يتوجه في الأساس لحلحلة الأوضاع الداخلية.

بيد أن انفجار الأزمة السياسية قبل عامين، وما حدث من تداعيات سلبية على أوضاع حقوق الإنسان، نقل جزء من المعركة الى الإعلام الخارجي، والى ساحات اجتماعات المنظمات الحقوقية الدولية. وصار طرفا الصراع المتشابكين سياسياً في الداخل (الموالاتة والمعارضة) يبذلان جهداً كبيراً لإقناع العالم بوجهتي نظرهما؛ وربما التمساً لتحقيق ذلك، وسائل أخرى تعتمد تقديم معلومات مبالغ فيها حيناً، ومختلقة ربما حيناً آخر، من أجل حشد الرأي العام الدولي - الحقوقي بالذات - لتأييد موقفهما السياسي، او استثمار ذلك

برئاسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، سهر بالحسن، وذلك في مقر المنظمة بباريس بغرض بحث الإوضاع في البحرين. وفي ١٩ من الشهر نفسه، نشرت وكالة الأنباء البحرينية بياناً صادراً من البرلمان عن ذلك الاجتماع، جاء فيه أن رئاسة الفيدرالية أعربت عن تقدير المنظمات الحقوقية الدولية لما قامت به الحكومة البحرينية من خطوات جادة وفاعلة فيما يتصل بتنفيذ توصيات لجنة بسيوني، وجنيف (سبتمبر ٢٠١٢).

وفي ٢١ فبراير الماضي، أصدرت الفيدرالية الدولية بياناً تنفي فيه صدور هذا التصريح عن رئاسة الفيدرالية، وأوضح أنها أعربت عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم تنفيذ التوصيات الواردة في كل من تقرير بسيوني وآلية المراجعة الدورية الشاملة. واعتبر بيان الفيدرالية أن اللجوء لما أسمته بالنقل غير الصحيح لوقائع ما دار في الاجتماع خطأ من عدة أخطاء ونصحت بعدم الالتفات إليه، ودعا البيان الحكومة البحرينية الى تخصيص الموارد والجهود لعلاج أزمة حقوق الإنسان.

نفس السيناريو تكرر في أعقاب اجتماع عقده ذات الوفد في ١٨ فبراير الماضي ببروكسل مع عضوة البرلمان الأوروبي، هولندية الجنسية، ماريكا سكاكا. ففي ٢٠ فبراير أصدرت النائبة المذكورة توضيحاً في موقعها الإلكتروني ذكرت فيه أنها كانت قد إتفقت مع الوفد الزائر على ألا يتم نشر أي شيء عما يدور في الاجتماع، إلا أنها فوجئت بنشر نبأ حوله يحتوي على تحريف ونقل غير صحيحين لما أدلت به. وطبقا للنائبة سكاكا، فإنه برغم إيمانها الراسخ بالشفافية، إلا أن اشتراطها عدم نشر أي أمر يتعلق باللقاء، كان نابعاً من تجارب سابقة، قامت خلالها وسائل إعلام بحرينية بنشر مواد تحتوي على أنباء أو معلومات غير صحيحة. وفي تقدير النائبة أن هذه الواقعة تمثل تقويضاً لإجتماعها مع الوفد البحريني.

ما يمكن أن نخلص اليه من قراءة هذه (الحالة) هو التالي:

١/ صار ملفتاً للنظر أن طرفي الصراع السياسي يبذلان جهداً على المستوى الحقوقي الدولي كجزء من المعركة السياسية الداخلية. وكل طرف يعود لجمهوره محملاً بالغانائم، فيقول بأنه أقحم الطرف الآخر وشوه سمعته، وزاد من الضغط عليه، وانه أقنع من التقاهم من مسؤولين حقيقيين، وأنهم أيدوا وجهة نظره، وما أشبهه. وبالنسبة للحالة السابقة، فإنها لا تشد عن هذا الأمر، فهناك من يجد نفسه مدفوعاً بإضفاء صفة النجاح على جهوده التي بذلها، وقد يبالغ في تضخيم النجاحات ويعكسها في إعلامه الخاص وبين جمهوره. بيد أنه قد يفوت على جميع اللاعبين السياسيين حقيقة أن ثورة الإتصالات قد جعلت من تصريحاته تحت النظر وانها أصبحت متاحة في أي بقعة من العالم، وأن لدى الجهات والشخصيات الحقوقية الدولية من يراقب ويرصد المواد المنشورة محلياً. وحتى إن لم يلتفت الى ما ينشر محلياً، فإن (المنافس أو الخصم) يرصدها ويوصلها الى الجهات المعنية، وقد يحفزها على إصدار توضيح أو استنكار يكون في الغالب محرراً لمن ظن أنه يتحدث الى جمهوره المحلي فقط.

٢/ هذا النوع من الأخطاء يبين ان الأصل في الأمر هو (القضية السياسية)، وأن الأداء الحقوقي طارئ على عمل أفراد أو جهات سياسية لم يسبق لها ممارسة العمل الحقوقي، ولا تعرف أصول المهنة وقواعدها، وبالتالي فادائها قد يكون بعيداً عن المهنية والموضوعية. ولو التزمت الأطراف بقواعد المهنة، لم نجد أخطاءً تكرر المرة تلو الأخرى، وانتصارات وهمية او مبالغ فيها تتحقق، ولما وقع البعض في شرك النقل غير الصحيح لتصريحات من يلتقي بهم. من يريد أن يدخل الميدان الحقوقي، فعليه أن يزن ما يقول بدقة وحرص شديد، وأن يتحرى الصدق والأمانة بقدر الإمكان في ما يرد على

لسانه، خاصة إن كان الموضوع يتصل بتعامل مع جهات خارجية، رسمية كانت أم غير رسمية. بقي أن نوكد أن الأقرب الى الإلتزام بمعايير المهنة الحقوقية، هو الأقدر على إقناع الأطراف الحقوقية الدولية بوجهة نظره وتحليلاته ومواقفه.

ماذا كان يعيب أي وفد رسمي او برلماني لو أنه بعد لقاء الجهات الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وغيرهما.. قال في بيان واضح بأنه: (استمع بتفهم كامل لكل النقاط مثار القلق التي طرحت خلال اللقاء بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وأنه سعى لتبديد المخاوف ولتوضيح الخطوات التي تم إتخاذها لتحسين تلك الأوضاع، وأنه أكد على عزم البحرين مواصلة جهودها للعمل مع المؤسسات الدولية بغرض تصحيح الأخطاء التي وقعت والعمل على تحسين أوضاع حقوق الإنسان). فهكذا خطاب أقرب الى الحقيقة وأدعى لتعزيز الثقة وبناء المصداقية، من خطاب قد يكون محرراً، أو مبالغاً في نتائجه كالقول ان الطرف الحقوقي الدولي ووجهه بالحقائق، وانه اعتذر بسبب سوء فهمه للوضع المحلي، أو أنه أشاد (بشكل مبالغ) بالتطورات، وأن البحرين أصبحت واحة لحقوق الإنسان، وأنها حققت انجازات حضارية غير مسبوقة.

هكذا خطاب عفا عليه الزمن، ومن شأنه أن يضعف من قيمة الجهود الرسمية الإيجابية التي تحققت فعلاً.

ليس هناك من يتوقع أن تتبدل النظرة الدولية لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين بين عشية وضحاها، فتلك عملية تراكمية تستغرق وقتاً، وتقتضى دأباً ومثابرة في تطوير الوضع الحقوقي محلياً، وفوق ذلك تتطلب التحلي بقدر عال من الشفافية والصراحة والمرونة والإنتحاح، وهي صفات لا غنى عنها لمن أراد إكتساب المصداقية والثقة في التعامل على المستوى الدولي.

بيان ٤٤ دولة في جنيف

البحرين: إنه ينتقص جهودنا

الرد الحكومي

في ٢٨/٢/٢٠١٣، رحب بيان تبنته سويسرا قريء في مجلس حقوق الإنسان ووقعته ٤٤ دولة، بزيارة وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى البحرين؛ وقدّر إفساح حكومة البحرين للوفد بزيارة جميع الأماكن والمؤسسات التي طلب زيارتها، ولقاء جميع الأشخاص فيها. كما رحب البيان بموافقة حكومة البحرين على زيارة المقرر الخاص بالتعذيب في مايو القادم، وأشاد باستئناف الحوار الوطني في ١٠ فبراير الماضي؛ وأعلن عن تشجيعه جميع الأطراف على المشاركة في الحوار بطريقة بناءة، إضافة إلى تشجيعه حكومة البحرين على مواصلة العمل مع جميع المشاركين في الحوار من أجل مجتمع منفتح وديمقراطي يستوعب الجميع ويمنحهم فرصاً متساوية.

وعبر البيان عن قلقه بشأن اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك من اعتقلوا على خلفية ممارسة حرية الرأي والتعبير. وتطرق إلى المحاكمات غير العادلة لنشطاء سياسيين وإصدار أحكام قاسية بحقهم. وحث البيان الحكومة على دعم حق حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، ودعاها إلى ممارسة ضبط النفس في الرد على التجمعات العامة. وطلب البيان من المتظاهرين أن يتجنبوا العنف وان يتظاهروا سلمياً. وفي السياق نفسه، انتقد البيان سياسة سحب الجنسية، وفصل أو سجن الطواقم الطبية، وعدم محاكمة منتهكي حقوق الإنسان.

وأخيراً دعا البيان البحرين إلى الإسراع بتنفيذ توصيات (بسيوني) وكذلك التوصيات الدولية الأخرى، وحثها على مواصلة تعزيز تعاونها مع المفوضية للوصول إلى تعاون شامل وكامل؛ بما في ذلك التعاون مع المقرر الخاصين المعنيين بحرية تكوين الجمعيات والتجمع، وبأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

رد مندوب البحرين في جنيف د. يوسف بوجيري على البيان في ٤/٢/٢٠١٣ فقال أنه جانب الصواب بالمطلق، وأن ليس له أي محل أو ارتباط بالحوار التفاعلي مع تقرير المفوضة السنوي، وأنه جاء خارج سياق وشكله الموضوعي والإجرائي تماماً. وأضاف بأن البيان لا يعكس حقيقة المبادرات الإيجابية لمملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، كما أنه ينتقص كثيراً من الجهود التي قامت بها، ويسيء إلى الصورة الحقيقية لاحترام حقوق الإنسان المتحققة فيها والتطوير المستمر لها، والتي تشهد بها أحكام المحاكم، وحرية التعبير، وحرية التجمع، موضحاً بأن أي إجراء يتم اتخاذه فيما يتعلق بتظاهرات غير سلمية أو غير مرخص بها، أو عبث بأمن الناس، يتم في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمسألة سحب الجنسيات قال بوجيري بأنها تمت وفقاً لأوضاع يقرها القانون البحريني والقانون الدولي العام، وأن صيرورة شخص في وضعية بلا جنسية، لا يعتبر في حد ذاته أمراً غير قانوني، إذا كانت هناك أسباب وجيهة تتعلق بالأمن القومي لمثل هذا القرار. وتابع أن وفد البحرين في جنيف لا يرى أي جدوى أو قيمة حقيقية مضافة من الإدلاء بمثل هذا البيان المشترك، وأنه من الأهمية بمكان إعطاء الفرصة للملائمة وبعث مناخ يدفع بالمزيد في عملية تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، واستكمال مبادرة حوار التوافق الوطني، مشدداً بأن البحرين تتطلع باهتمام لزيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان من أجل الوقوف على ما تم إحرازه من تقدم في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أما وزير حقوق الإنسان في البحرين، د. صلاح علي فقد اجتمع مع مندوب سويسرا، وقال في تصريح له: (مثل هذه البيانات لا تخدم العلاقات الثنائية بين البلدين، وليس لها مردود إيجابي، وأن التوقيت لها غير مناسب، حيث أن مملكة البحرين تشهد حالياً جلسات استكمال الحوار الوطني، ولا نود تعكير هذه الأجواء الإيجابية بالبلد عبر إلقاء مثل هذه البيانات التي لا تخدم أي طرف، وقد تعطي رسالة خاطئة قد توجج العنف).

ملاحظات ودلالات

١/ لا شك أن الحكومة قامت بخطوات إيجابية، ولكن المجتمع الحقوقي الدولي يرى أنها بطيئة وغير كافية للاستجابة لبواعث القلق التي تتكرر في بيانات عديدة.

٢/ عدد الموقعين على البيان بمن فيهم امريكا وبريطانيا يشير الى تصعيد، رغم ان محتوى البيان يتكرر بشكل فردي بين المنظمات الحقوقية والدول. إن عدم اصلاح الأوضاع بالصورة المطلوبة، واستمرار وقوع الإنتهاكات، يؤدي الى تصعيد اللهجة الدولية المنددة، ويمكن ان تتصاعد الضغوط الدولية.

٣/ إن نجاح الحوار الوطني وتحقيق مصالحه وطنية شاملة سيقودان حتماً الى تخفيف الضغوط الخارجية، وسينخفض منسوب الإنتهاكات.

٤/ المنظمات الحقوقية الدولية - التي اعتبرت البيان معبراً عن مواقفها، وقد كان لها دور كبير في إصداره - تعتقد بأنه لازال أمام البحرين فرصاً لتطوير اوضاع حقوق الإنسان من خلال اتخاذ إجراءات على الأرض يمكنها تخفيف بواعث القلق الدولية.